

واقتراد معارضة وانتصار الكثرة كل من النافع والمختصر ومن ذمهم
في نقله التاضح للفرق بضم لاء الجوه وتتمديد الياء المشا تحت مثل بالنسبة
ولما حفظ البولس فعل العرفي بفتح السين ومضى اختصر العلماء الشر كافي في شرح العرفي
الامام النوى في التوقيف والشرح في الارشاد غالباً وبعضهم استدرج كاشف الشرح
في موضع بغيره وكان دقيق العبد كذلك وكما البليغ في محاسن الاصطلاح
وبعضهم التفرغ لاهل الصلاح فاجاب عن بعض الاستدراك كانت كالمعروف
من صالح كلامهم **قوله** ان زياده اى الشرح **قوله** ومحرم اى التحقير بينهما الميزان
من اقسام الكلام اى اذا اهتم الكلام الى اجزى واستحباب وهو الاستفهام وامر و
لهو وتوبيخ وهو المسمى بالانثاء عند من قسم الكلام بان جعل ما احتقن القصد
الكذب هو الخبر واما المحتمل الاستشاق الكلام باشتقاق الصدق والكذب و
استفاد ذلك فيما عداه **قوله** وعقب هنا الخبر ليكون اسمها فابتن له من حكمته
للجود في ضمنه لان الحكم الثابت للحاصل من ان الاستمالة بالنظر بالنظر الاول
فالتعريف كالمعروف بالاضطرار للترادف واما بالنظر الى الثاني وهو التباين فوجه
التعريف بالخبر ان ما ثبت للمروي عن النبي صلى الله عليه وسلم ابينت للمروي
عن غير النبي صلى الله عليه وسلم بطريق اول وهذا لا يتعدى عبارة شيخنا
والعبارة الوافية هنا يقال وعقب هنا بلخي لان الحكم الثابت له ثابت
للمحدثين هم على القول المشائيه ويطريق اول على المشائيه والترادف
على الاول يلزم على التوجيه التعيين بالخبر على الثاني ان يكون مقصود الكتب
غنى مستفاد منه الا يطريق منهم المرافقة الاول وهو خلاف مقصود مصنف

كلامه
الاول
الاول
الاول

بج

الكتب **قوله** طريق المقتضى طريق الحكمة هي الرواة الذين وصل اليها منهم والمكاتب
ذكو اسماهم وكيفه اذ اهتم المقتضى **قوله** غي ذلك كالتبول بنفسه في الترتيب
والقول يتبعه في ثلاثمائة وبضعة عشر عرق اصحاحاً بدر وتسد كل قائل بل
حاشية ذكر ذلك العدد فافاد العلم اى بدعوى قائله من تأمل اهله القائل
الاستدلال القائلين فظهر له ان دليله لا يفيده دعواه وان منها متوجه
لمه من دليل على ذمها كالمعروف في كتب الاصول وليس هذا موضع بسط
قوله اذ زياده اى في حصول المقصود اى من العلم بها **قوله** هنا مطلوبه عبارة
فيها خرف ذم والاذيق ان يقال اذ الزيادة هنا بحصول المقصود او يقال اذ
لزيادة البع في حصول المقصود او يختمها من العبادات **قوله** وقد يقال ان الشرط
الاربعه لا عكس للتعرف في كتب الاصول المتأخر من ضبط علم حصول
الشرائط بحصول العلم بمضمونه الخبر فيقولون حصول العلم من خبر مقفونه
اية اجتماع شرائط التواتر في ذلك الخبر اى علامتها **قوله** في بعض المواضع
على انه يكفي في اطلاق اسم الغرض بان يكون الامثال في طبيعته من الاستدلال
فان لم يكن في شي من طبقاته اثنان فهو مشهور لا غير ان اذ اقل يعني
كالاشياء في بعض الطبقات يقضى على الاكثر كالزيادة على الاثنى في باب الصلوات
ومعنى قضائه عليه كون ذلك الاستناد لا يعنى حكم الاكثى ولا يسمى بالاسم
الموضوع **قوله** العلم اليقيني اراد باليقين هنا المشهورى **قوله** فاضح الخبر
وقوله فيما بعد المعتمد ان خبر التواتر يفيد العلم الضرورى واطلاق اليقيني
من دفع المشهورى اصطلاح غريب والملائم للاطلاق من ان وصف العلم